الفصل السابع

قاعدة السُّلطة الفكرّية

النزاع حول المعرفة المطلقة أيكون العقل والإدراك العقلي أم الحس والإدراك الحسي منبعه وميزانه، من أقدم أنواع النزاع وأدومه في تاريخ الفكر، وقد أثر في الفلسفة من جانب طبيعة موضوع المعرفة والملكة الذهنية العاملة لبلوغ ذلك الموضوع على حد سواء. فمن جانب الموضوع رفع القائلون بالعقل الكليّ على الجزئي، وعكس القائلون بالحس هذا الترتيب. أما من جانب الذهن فقد أكدت المدرسة الأولى فعل التصورات التركيبي، على حين ذهبت المدرسة الأخرى إلى أن الذهن في حالة الإحساس لا يتدخل في فعل الأشياء حين تكتب سجلها الخاص بها. وامتد هذا التعارض إلى مشاكل السلوك والمجتمع، فمن جهةٍ نجد تأكيدًا لضرورة التوجيه بالمعايير العقلية، ومن جهة أخرى نجد انحيازًا إلى جانب صفة الحاجات الدينامية وما يصحب ذلك من خصائص شخصية باطنة في تحقيقها في مقابل تباعد الفكر الخالص. ومن الناحية السياسية نجد قسمة شبيهة بذلك بين أصحاب الترتيب والتنظيم وبين أنصار الحرية والتجديد والتقدم، أولئك الذين اتخذوا من مطالب الفرد ورغباته أساسًا فلسفيًّا.

والخلاف بينهما حاد طويل الأمد، وقد أدى إلى أن يبذل الفلاسفة جهدهم في مناقشة بعضهم بعضًا، والهداية التي أمدوا بها الأمور العملية كانت إلى حد كبير على سبيل العون لأنصار القوتين المتنازعتين. ويثير الموقف نقطة أخرى في بحثنا وهي: ما أثر نظرية المعرفة التجريبية في التنازع المتنافس؟ أول نقطة تعرض لنا هي أن موضوع المعرفة حادث **eventual**، أي إنه ثمرة عمليات تجريبية موجَّهة بدلًا من شيء موجود قبل فعل المعرفة. والنقطة الأخرى هي أنه مع هذا التغير تبطل العوامل الحسية والعقلية عن أن تكون منافسات في الدرجة الأولى، فهي حلفاء تتعاون كي تجعل المعرفة ممكنة. أما عزلة بعضها عن بعض فهو تعبير عن عزلة كل منها من الارتباط العضوي بالعمل. وحين يوضع النظر في مقابل العمل، فهناك أساس للنزاع أترجع أولوية النظر للحس أم للعقل. ويتطلب النشاط المُوَجَّه أفكارًا تتخطى نتائج الإدراكات الحسية السابقة؛ لأنها تبرز لمواجهة المستقبل والمواقف التي لم تجرب بَعْد. ولكن هذا النشاط يبحث من جهة أصله وثمرته معًا في أشياء لا يمكن الحصول عليها إلا مباشرة عن طريق الإدراك لحسي والتمتع المباشرين.

والمذاهب الثلاثة الرئيسة المتنازعة في هذا الميدان هي التجريبية الحسية، والعقلية، والكانطية، وما فيها من توفيق بين العوامل المنعزلة في المدرستين الأخريين. ولمذهب كانط شَبَهٌ سطحي بالمذهب الذي سبق ذكره؛ لأنه يلح على ضرورة الإدراك الحسي والأفكار معًا إذا كان لا بد من وجود معرفة. ولذلك كان من المناسب أن نبدأ المناقشة بتقرير مذهبه. إن عنصر التشابه توحيه قولة كانط المشهورة: الإدراك الحسي

بغير إدراك عقلي عماء، والإدراك العقلي بغير إدراك حسي فراغ. ومذهبه مع ذلك يختلف أساسًا عن المذهب الناشئ عن تحليل المعرفة التجريبية. والفرق الأساسي طبقًا لهذا المذهب الأخير هو أن التمييز بين الحس والفكر يحدث داخل عملية البحث التأملي، وأن الحس والفكر يرتبطان معًا بعمليات تُؤدى ظاهرًا. وفي نظام كانط يوجد الاثنان أصلًا مستقلين بعضهما عن بعض، ويقوم ارتباطهما على عمليات مستترة وتُؤدى في التجاويف الخفية من الذهن مرة واحدة. أما من جهة أصل الفرق بينهما فإن مادة الحس تطبع من خارج، وتصدر التصورات الرابطة من داخل الفهم **understanding**. ومن حيث الربط لا يحدث التركيب بالقصد وبطريق الفحص المُوَجَّه، بل تلقائيًّا ودفعةً واحدة.

ومن وجهة النظر التجريبية يتطلب فن المعرفة مهارة في انتخاب معطيات الحس الملائمة من جانب، والمبادئ الرابطة أو النظريات التصورية من جانب آخر. يحتاج هذا الفن إلى صنعة متقدمة باستمرار ونامية للملاءمة بين معطيات الملاحظة وبين الفكرة المعينة للبحث على بلوغ النتيجة في أي حالة خاصة. ولكن في مذهب كانط على حين أن التمييز والربط بين الاثنين ضروري لأي شيء يمكن نعته بالمعرفة، فليس لذلك مدخل في صحة أي عمل خاص بالمعرفة. فالوهم والخطأ أمثلة على التركيب بين الحس والفهم كما يحدث لأصح حالات الكشف العلمي. ففي المذهب الأول جماع الأمر كله في مباشرة توجيه «مميز» يفصل بين المعرفة الحسنة والرديئة. وفي مذهب كانط تنزل نعمة المقولات على مادة الحس بغير إشارة إلى التمييز بين الخطأ والصواب.

ونحن نلخص الفروق فيما يلي:

(١) في المعرفة التجريبية، السابق هو دائمًا مادة تجربة أصلها في أسباب طبيعية، ولكن لأنها لم توجه في حدوثها فهي غير يقينية ومحتملة. والموضوعات الأصلية للتجربة تحصل بالتفاعل الطبيعي بين الكائن والبيئة، وهذه الموضوعات في ذاتها ليست حسية ولا عقلية ولا مزيجًا منهما. إنها بالضبط المادة الكيفية لجميع تجاربنا العادية غير المختبرة.

(٢) والتمييز بين معطيات الحس والأفكار التوضيحية تقيمها قصدًا عملية البحث لتدفع بهذه العملية إلى الأمام نحو نتيجة كاملة مختبرة يجدر بنا قبولها.

(٣) ومن ثمَّ، فإن كل جانب من التمييز ليس مطلقًا ولا ثابتًا بل ممكنًا وعبارة عن محاولة، وكل منهما عرضةٌ للمراجعة كلما أمدتنا معطيات الملاحظة بدليل أوثق، وكلما أمدنا نموُّ العلم بفروض موجهة توجيهًا أفضل نعمل بها.

(٤) ومن ثمَّ تراجع على الدوام المواد المنتخبة لتكون معطيات ومبادئ منظمة يُراجع بعضها بعضًا. فكل تقدم في بعضها يحمل تحسينًا مناظرًا في البعض الآخر. فهما معًا يعملان دائمًا على إحداث ترتيب جديد للمادة المجربة الأصلية في بناء موضوع جديد له الخواص التي تجعله يُفْهم أو «يُعْرف».

هذه العبارات مع أنها صورية إلا أن معناها ليس خفيًّا، وأي فحص علمي يوضح مدلولها. فعالم الفلك أو الكيمياء أو النبات يبدأ من مادة

التجربة الفجة غير المحللة، من تجربة الحس العادي للعالَم الذي نعيش فيه ونألم منه ونسلك فيه ونستمتع به، أي ما نألفه من نجم وشموس وأقمار، ومن حوامض وأملاح ومعادن وأشجار وطحالب ونباتات نامية. ثم تنقسم عملية الفحص إلى نوعين من العمليات: إحداهما الملاحظة الدقيقة والتحليلية لتحديد الموجود بالضبط ولا شك في رؤيته ولمسه وسماعه. فهذه عملية تُجرى للكشف عن المعطيات الوثيقة للمشكلة وعن الدليل الذي يجب على التفسير النظري أن يعمل حسابه. وتقوم العملية الأخرى على البحث في المعرفة السابقة للحصول على أفكار يمكن استخدامها في تأويل هذه المادة الملاحظة وفي الإيحاء ببدء تجارب جديدة. وبهذه العملية الأخيرة نحصل على معطيات أكثر، ويوحي ما تمدنا به من أدلة جديدة بأفكار جديدة وتجارب أكثر حتى تُحَل المشكلة. والباحث لا يفصل أبدًا بين المادة المدركة حسيًّا والمدركة عقليًّا بوجه الإجمال، ولكنه يعني في كل مرحلة من البحث أن يميز بين ما لاحظه وبين ما هو من جملة النظريات والأفكار، فيستخدم النظريات والأفكار كوسائل لتوجيه ملاحظات أكثر ويختبر بنتائجها تطبيق الأفكار والنظريات المستخدمة. وأخيرًا يعاد تنظيم المادة الأصلية في صورة متماسكة مستقرة تصلح أن تدخل نهائيًّا في النظام العام للعلم.

خذ مثلًا طبيبًا استدعاه مريض، فإنه يجد مادة تجربته الأصلية مُقَدَّمة، وهي تجربة من العبث أن يتخيل الطبيب معها أن مريضه عبارة عن كتلة من معطيات الحس تنظمها مقولات. وموضوع هذه التجربة

يضع مشكلة البحث، فتُؤَدي بعض العمليات الإكلينيكية من تسمعٍ ونقرٍ وتسجيل للنبض والحرارة والتنفس وغير ذلك، وهي التي تكوِّن الأعراض، وتمدنا بالشواهد التي تحتاج إلى تفسير. أما الفيلسوف أو المنطقي فينظر ويرى أنها جزء من موضوع أصلي قابل أن يعرض للملاحظة من حيث هي موجودة حسيًّا. والنتائج ليست كل ما يلاحظ أو ما يمكن ملاحظته، ولكنها وجوه وأجزاء من المجموع المجرب والتي نقدر أنها داخلة في تكوين الاستنتاج عن طبيعة المرض. ولا تعني الملاحظات شيئًا في ذاتها وبذاتها، ولكنها تكتسب معنى في ضوء المعرفة المنظمة بالطب بمقدار ما يكون الطبيب حاصلًا عليها. فيرجع إلى المدخر من معرفته لتوحي له بأفكار قد تُعِينُهُ في الحكم على طبيعة المرض وعلاجه الصحيح. ويتأمل الفيلسوف التحليلي ويلاحظ أن المادة المفَسِّرة التي بها نجمع أشتات معطيات الحس معًا في كلٍّ متماسك ليست بذاتها حاضرةً مباشرة حسيًّا؛ ومن أجل ذلك يسميها مثالية أو عقلية.

ومعطيات الحس علامات تُوَجِّه هذا الانتخاب للأفكار التي حين تُقْترح تثير ملاحظات جديدة. فمعطيات الحس والأفكار يحددان معًا حُكْمَ الطبيب النهائي أو تشخيصه وإجراءاته. فهناك شيء يضاف إذَنْ إلى المدخر من المادة الإكلينكية لصناعة الطب بحيث تُهذب الملاحظات التالية للأعراض تُبْسط، ويوسع المدخر من المدة التي تُستقى منها الأفكار. وليس لهذه العملية -من تعاون الملاحظة والأفكار العقلية أو العامة -حد. وليست المعطيات في أي حالة هي جميع الموضوع

الأصلي، وإنما هي مادة منتخبة لتستخدم كأدلة وعلامات. ولا في أي حالة تحدد الأفكار العامة والمبادئ والقوانين والتصورات النتيجة - ولو أنه كما يجمع بعض الناس ملاحظات متفرقة دون محاولة استخراج معناها، كذلك في أحوال أخرى يسمح عامل غير ماهر لفكرة سابقة أن توجه تصميمه بدلًا من استخدامها كفرض.

ويبدو الأمر من البساطة بحيث يمكن أن نفترض أننا قد ضربنا صفحًا عن الظروف التي أنشأت الحيرة والخلاف. غير أن منبع هذا التعقيد هو أن النظريات عن الذهن **mind**، من الإحساس **sensation**، والإدراك الحسي **perception**، وعن العقل **reason**، والفكر **intellect** من الإدراك العقلي **conception** والإدراك الحسي **perception** [1] قد صيغت وأُقيمت في الفلسفة قبل نشأة المعرفة التجريبية. ومن العسير التخلص من عادات تولدت على ذلك النحو لنتجه بطريقة كاملة نحو البحث الواقعي. وقد يبدو من الغرور أن نرفع حالة الطبيب أو أي باحث حسي آخر على الصفة المحكمة لكتاب «فقد العقل الخالص» والمجلدات التي علقت عليه، ولكن صورتنا تحشد وراءها جميع المزاولات التجريبية التي تقدم العلم بها فعلًا.

وبوجه أخص يمكن أن نقرر أن النظرية الكانطية جانبت الصواب؛ لأنها أخرجت تمييزات أصيلة ولا غنى عنها من مكانها ووظيفتها في البحث الفعلي، وعممتها فجعلتها تمييزات ثابتة شاملة، متعاميةً عن أدوارها الخاصة التي تقوم بها لبلوغ تلك الاعتقادات المختبرة التي

(١) قصدنا وضع المصطلحات الأجنبية جميعًا لبيان دقة الموضوع. [المترجم].

تهب الأمن. وترتب على ذلك أن تولدت تعقيدات مصطنعة ونشأت ألغاز لا تُحَلُّ.

خذ مثلًا صفة معطيات الحس المجزأة والمنعزلة. فنحن إذا عزلناها من السياق في بحث خاص كان لها ولا ريب هذه الصفة. ومن ثمَّ إذا عممنا العزلة والتجزئة وجعلناهما صفةً عامةً على الإطلاق، نتج عن ذلك المذهبُ «الذري» غير المرتبط بمعطيات الحس. وهذا المذهب مشترك بين الحسية وبعض صور الواقعية الجديدة، إلى جانب الكانطية. الواقع ليست الروائح، والطعوم، والأصوات، والضغوط، والألوان وغير ذلك منعزلة، ولكنها مرتبطة معًا بجميع أنواع التفاعلات والارتباطات ومن بينها الاستجابات العادية لمن تحصل له التجربة. وبعض الارتباطات عضوية تنبع من تكوين الشخص، وبعضها الآخر أصبحت راسخة في مجرى العادة مع التعليم وحالة الثقافة المألوفة. ولكن هذه الارتباطات التي هي ثمرة العادة مُعَوِّقات لا مُعِينات، فبعضها لا دخل له ويضل عن السبيل. على أي حال إنها تفشل في أن تمدنا بالمفاتيح والأدلة المطلوبة في البحث الخاص موضع النظر. ويترتب على ذلك أن الكيفيات المحسوسة تتعزل صناعيًّا من روابطها العادية بحيث يكون الباحث حرًّا أن يراها في ضوء جديد أو أن يعدها مكونات لشيء جديد.

ولما كانت نفس الحاجة إلى البحث تدل على وجود مشكلة أنشأها الموقف الموجود، فلا يمكن أن يتم فهمها إلا إذا أُقيمت روابط جديدة. فصفة معطيات الحس من التجزئة والعزلة لا تصف شيئًا يتعلق بها

بالذات، بل تدل على مرحلة عابرة ولو أنها ضرورية في تقدم البحث. إنَّ عزل معطيات الحس من ظروفها ووظيفتها للمعاونة في بلوغ المعرفة هو المسؤول عن اعتبارها كنوعٍ من الوجود الذري المنعزل. ولو تأملنا المهمة الفعلية للمعرفة لرأينا بوضوح أن معطيات الحس هي التي وحدها تمدنا بمادة دالة، والأفكار عما ليس حاضرًا في الحس «تفسر» الدليل، ولكنها لا يمكن أن تكوِّنه، ومع ذلك فإن جميع تاريخ العلم يبين أن المادة الملاحظة «مباشرة» وأصليًّا لا تمدنا بمادة دالة «حسنة». فقد رأينا أن الغلطة الأساسية في العلم القديم هي افتراض أننا نستطيع أن نقيم الاستدلال على أشياء ملاحظة بغير حل سابق تحليلي صناعي. ومن ثمَّ ظهرت الحاجة إلى ضرب متميز من العمليات التجريبية تفصل «بعض» الصفات عن الشيء، وهذه هي التي تكوِّن معطيات الحس بالمعنى الفني لهذه الكلمة.

وكانت التجريبية التقليدية تبعًا لذلك على صواب في الإصرار على القول بأنه لا يمكن لأي قدر من التصورات أو من مادة الفكر بنفسها أن تعطي أي معرفة بالوجود، مهما يكن النظام العقلي دقيقًا ومتماسكًا باطنيًّا. ولن نستطيع أن نستمد الوجود من الفكر؛ مع الاعتذار للمثالية. فالمادة الملاحظة ضرورية للإيحاء بالأفكار كما أنها ضرورية كذلك لاختبارها. والحواس من الناحية الوجودية هي الأعضاء التي بها نحصل على مادة الملاحظة. ولكن هذه المادة كما سبق بيانه إنما تكون هامة وفعَّالة لتحقيق المعرفة حين ترتبط بعمليات هي ثمرة لها. والتفاعلات الطبيعية المجردة سواء أكانت تفاعل أشياء خارجية أم تفاعل كائن

حي تقدم ملاحظات تكوِّن مادة البحث؛ وهي مادة فرضية. والعمليات المؤداة بالقصد والتي يُعنى فيها بربطها مع نتائجها هي فقط تلك التي تعطي المادة الملاحظة قيمة فكرية إيجابية، ولا يتحقق هذا الشرط إلا بالفكر: فالأفكار هي إدراك هذا الارتباط. بل إنَّ التجربة غير العلمية بمقدار ما يكون لها من معنى ليست مجرد عمل ولا مجرد اضطلاع بعمل، ولكنها تَعَرُّفٌ للرابطة بين شيء عُمِل وشيءٍ يجري عمله تبعًا لما عُمِل.

وقد اتجهت التجريبية في تاريخها المتأخر إلى أن تطابق بين النتائج الحسية والأحوال والعمليات «الذهنية» أو النفسية. وكان هذا التطابق النتيجة المنطقية لاتخاذ موضوع العلم الذي تنعدم فيه هذه الصفات كأنه الموضوع «الواقعي». ولكن الإصرار -كما يفعل الواقعيون المعاصرون- على أن معطيات الحس خارجية لا ذهنية لا يعالج هذا الخطأ المنطقي. ولكنه يكرر عزلة معطيات الحس عن العمليات المقصودة التي تمدنا بها وعن الغرض من هذه العمليات ووظيفتها. ومن ثمَّ كان من الضروري أن تكمل الموضوعات المنطقية بشيء آخر، هو المُسمَّى الآن الماهيات. وأهم من ذلك أننا لا نجد أي ضوءٍ مُلقًى على توجيه طريق البحث الفعلي. إذ لا يزال ثمة عجز في تبيُّن أنَّ التمييز بين معطيات الحس وموضوعات الإدراك العقلي هو تمييز يحدث داخل الفحص التأملي من تنظيم إجرائه **procedure**.

ولو أن تاريخ نظرية المعرفة أو الإبستمولوجيا بدلًا من لفظة «معطيات» «**data– givens**» بدأ بتسمية الصفات المذكورة «مأخوذات

takens» لاختلف أمره اختلافًا كبيرًا. ليس معنى ذلك أنَّ المعطيات غير وجودية وليست صفات لما هو معطي نهائيًّا -أي مجموع المادة التي نحصل عليها من التجارب غير العرفانية. ولكن «من حيث» إنها معطيات فهي «منتخبة» من هذه المادة الأصلية الكلية التي تمنح الدافع إلى المعرفة؛ إنها تتميز لغرض، هو تقديم العلامات أو الأدلة لتعريف المشكلة وتحديدها، فتعطي بذلك مفتاحًا لحلها.

وإذا رجعنا إلى مثال المريض وبحوث الطبيب، فمن الواضح أن وجود شخص مريض هو «المُعْطَى»، وأن هذا المعطى معقدٌ ومتميز بكل أنواع الصفات المتعددة. والافتراض -كما ذهب إلى ذلك كانط وكما هو شائع في النظريات التقليدية- أن كل تجربة هي بالذات عرفانية cognitive [1]، يؤدي وحده إلى المذهب القائل بأن إدراكنا للمريض هو حالة للمعرفة. الواقع أن الإدراك الأصلي يقدم المشكلة للمعرفة، فهي شيء علينا معرفته، وليست موضوعًا للمعرفة. وأول شيء نعمله في المعرفة هو أن ننتخب من كتلة الصفات المفروضة تلك الصفات التي في تميزها عن غيرها، تلقي ضوءًا على طبيعة المرض. ومن جهة أنها منتخبة بالقصد، ومتميِّزة بعمليات خاصة فنية، فإنها تصبح معطيات، تُسمَّى محسوسة بسبب الدور الذي يلعبه أعضاء الحس في «توليدها». وعندئذ يمكن أن تُصاغ كمادة للقضايا الوجودية الأصلية. وحتى مع ذلك فليس ثمة صنف من هذه القضايا «بوجه عام». فكل بحث يقدم قضاياه

(١) عرفانية نسبة إلى المعرفة، وقد ذكرنا هذا الاصطلاح في مواضع أخرى بقولنا «معرفية»، ويبدو لي أن عرفانية أخف على اللسان. [المترجم].

الوجودية الأصلية، حتى إذا كانت جميعًا تتفق في أنَّ لموضوعاتها كيفيات، يكشف الفحص أنها مرتبطة باستخدام أعضاء الحس. وفضلًا عن ذلك فهذه القضايا الأصلية إنما تتميز من حيث كذلك بمعنى منطقي فلا تكون أصلية تجريبيًّا بل فرضية أو شرطية. وهذه العبارة لا تستلزم أنَّ وجودها فرضي؛ لأن الإدراك الحسي بمقدار ما يتم على وجه صحيح يضمن وجودها. ولكن قيمتها في البحث اختبارية. وكثير من أخطاء الاستدلال الطبيعي، إن لم يكن معظمها، تنشأ من اتخاذ أمور كمعطيات مع أنها من وجهة نظر المشكلة موضع البحث ليست معطيات. حقًّا هذه المعطيات موجودة، ولكنها ليست الدليل المطلوب. ومن بعض الوجوه كلما ابتعد الشك في وجود الكيفيات المحسوسة كان معناها في الاستدلال أقل يقينًا. ذلك أن الصفة إذا كانت شديدة الجلاء في الإدراك الحسي أثرت أثرًا غير مناسب يُفضي بالفكر إلى أن يتخذ دليل وجودها مكافئًا لقيمتها الاستدلالية. وقارئ القصص البوليسية يعلم أن من الحيل المألوفة تضليل الباحث بالصفات الظاهرة جدًّا للحلول المقدمة؛ أما الحلول الصحيحة فهي غامضة عادة ويجب أن تُستخرج بالبحث. فالصفة الشرطية لمعطيات الحس في البحث الاستدلالي تعني أن هذه المعطيات يجب أن تُمتحن بنتائجها. إنها طرق حسنة أو أدلة حين تحث على عمليات من شأنها حل المشكلة المعروضة.

يكاد يكون مما لا ضرورة له أن تكرر ما وجهناه من نقد في الفصول السابقة للمذهب العقلي الخاص بالتصورات. فقد قام المذهب لحقيقة إيجابية، هي ضرورة العلاقات والارتباط بين الوجود والمعرفة، كما

بينت حقيقة الارتباط بين العلاقات والفكر. ذلك أنه على حين تُوجد بعض الارتباطات دائمًا في مادة الأشياء المجربة، وكانت هذه الأشياء من حيث إنها مجربة موضعَ نظرٍ ولا تعرف نهائيًّا، فهذا يعني أن علاقات هامة ليست حاضرة فيها بحسب وضعها القائم. وهذه العلاقات يجب أن تُحمل على جناح التوقع إذا لم تكن استجاباتُ البحثِ تخبطًا أعمى -أي إذا كانت تجريبية حقًّا. ومثل هذه العلاقات يجب أن تدرك بالفكر، فهي موجودة عقليًّا لا حسيًّا؛ وهي تمثل نتائج ممكنة للعمليات، والممكن والمدرك عقليًّا شيء واحد. وكما أن المذهب الحسي يتجاهل الدور الوظيفي والمنزلة الفرضية للكيفيات المحسوسة في البحث، كذلك المذهب العقلي يجعل من منفعة التصورات في توجيه البحث لحل المشاكل الخاصة أمرًا ثابتًا ومستقلًّا.

ليس الغرض من هذا النقد التاريخي لنظريات المعرفة أن تحط من قدرها، بل غرضنا أن نلفت النظر إلى منبع أخطائها. فما دمنا قد فرضنا أن وظيفة المعرفة الحصول على الوجود السابق على عمليات البحث ونتائجها والمستقل عنها، فلا مناص من خطأ أو آخر من هذه الأخطاء أو مزيج منها. فإما أن تكون الخصائص المنطقية المتعلقة بعمليات البحث الفعَّال مما يُطلع عليه من الوجود السابق؛ أو أن العالم كما نعرفه يُرَد إلى كثرةٍ مفتتة من عناصر منعزلة ذريًّا، أي كثرةٍ كانطية؛ أو تبتدع طريقة مَّا مثاليةً كانت أو واقعيةً تجمع بين الاثنين.

ومن جهة أخرى حين نرى أن موضوع المعرفة متوقعٌ وحادث، من حيث إنه ثمرة عمليات استدلالية أو تأملية تعيد تشكيل ما كان موجودًا

من قبل، فإن المادتين المسماتين على التوالي حسية وعقلية يُرى أنهما متكاملتان في توجيه البحث المثمر نحو نتيجة معقولة.

وهناك طريقة أخرى لمناقشة موضع النزاع الأساسي ولا تتطلب هذا القدر من استعراض أحاديث هلهلتها المناقشات السابقة. الواقع أن النظريات التقليدية تعالج كل معرفة تأملية أو استدلالية كحالات من «التفسير»؛ ويعنون بالتفسير أن يبدو موضوع أو مشكلة كأنها جديدة واضحة جلية بمطابقة عناصرها مع شيء معْروف من قبل، ونهائيًّا مع شيء يقال إنه معروف مباشرة وحدسيًّا، أو بغير استدلال. فالمعرفة الاستدلالية في النظرية التقليدية، تلك المعرفة التي تتطلب التفكير يجب أن ترجع دائمًا في صحتها إلى المعروف مباشرة. فهي لا يمكن أن تجلب وثائقها معها وتختبر نتائجها في نفس العملية التي بها نبلغها. فالتطابق مفروض مضمرًا أو صريحًا بين نتائج الاستدلال والأمور المعروفة بغير استدلال. وإظهار التطابق صراحةً هو الذي يكوِّن البرهان.

وهناك نظريات كثيرة مختلفة ومتعارضة تختص بالطريقة التي بها يقع هذا التطابق. فهناك مذهب يقول بأن هذه العملية تقوم على دخول جزئيات معينة تحت كليات معينة؛ أو على تعريف تصنيفي؛ أو أنها ضرب من التذكر الأفلاطوني به تُعرف المادة المدركة حسيًّا بتطابقها مع مُثُلٍ أولية؛ أو أنها حالة من التخطيط على طريقة كانط؛ أو أنها تَمَثُّلُ إحساسات حاضرة لصور تحيي إحساسات ماضية. وهذه النظريات تختلف اختلافًا واسعًا فيما بينها ولا يمكن اتفاق بعضها مع بعضها الآخر. إلا أنها جميعًا تشترك في مقدمة واحدة، فهي كلها تزعم أن نتائج

الاستدلال التأملي يجب أن ترد إلى أشياء معروفة من قبل إذا كان لا بد من إثباتها. أما النزاع فيما بينها فلا يعدو أن يكون عائليًّا، في داخل الأسرة. والفروق بينها تتعلق بصفة بالموضوعات الأصلية المعروفة مباشرة والتي يجب أن تتطابق نتائج التفكير معها لكي تعرف حقًّا. وكلها تتطلب الضرورة المفروضة من أنَّ أي ثمرةٍ للاستدلال يجب -لتكون معرفة صحيحة- أن ترد لشيء معروف من قبل مباشرة. وهكذا نجد أنها جميعًا تعتبر عنصر المعرفة الموجود في نتائج الاستدلال مجرد صياغة جديدة للعبارات[1].

ترجع الأهمية الخاصة للطريقة التجريبية إلى أنها ترفض مرة واحدة الفكرة القائلة بأن نتائج الاستدلال يجب أن تصححها عمليات «التطابق» من أي نوع كانت. وحين نوازن بين المقدمة التي تقوم على أساس جميع النظريات المختلفة التي تفترض ضربًا أصليًّا من المعرفة المباشرة (أي المعرفة التي لا تتضمن التأمل) **reflection** وبين مزاولة العلم التجريبي والذي، طبقًا له، تكون نتيجة البحث التأملي **reflective** وحدها هي التي تعرف، نجد أمورًا ثلاثة من التباين. الخلاف الأول: أن النظريات التقليدية تجعل كل معرفة تأملية حالة من التعرف ترجع إلى

(١) منطق ستيوارت مل هو المنطق القديم القائم على التجريبية الحسية. ومع ذلك فقد طالب بقواعد للبرهان على الاستقراء تبلغ في إحكامها مبلغ قوانين أرسطو في الاستدلال القياسي. وجوهر هذه القواعد أن البرهان يقوم على تطابق نتائج الاستدلال مع الجزئيات المعروضة على الحس، بالضبط كما قام برهان أرسطو على دخولها تحت كليات مستقلة معينة. وقد لاحظنا من قبل كيف تأثر منطق أرسطو فيما بعد بهندسة إقليدس وما فيها من افتراض بديهيات تعد حقائق بينة بذاتها. ويعترف الرياضيون في الوقت الحاضر أن اللا مبرهنات واللا معرفات هي نقط البداية في العمليات، وأنها في ذاتها ليس لها معنى ولا «صدق».

صورة أسبق وأيقن من المعرفة. والثاني: أنها لا تُفْسح المجال للكشف الحقيقي أو التجديد المبدع. والأمر الثالث: يتعلق بالصفة الدجماطية للافتراض الخاص بما يُقال عنه إنه معروف مباشرة في مقابل الصفة المختبرة تجريبيًّا للموضوع المعروف نتيجة التأمل.

وسنشرع في الكلام عن الأمر الأخير فنقول: إننا حين نقرر أن نتائج المعرفة المنطوية على الاستدلال يجب أن تخضع لمعرفةٍ حاصلة مباشرة على الفور، وأن هذه النتائج يجب أن ترجع إلى المعرفة المباشرة للبرهان والتحقق، نصطدم على الفور بهذه الكثرة من النظريات الخاصة بالمعرفة المعروفة مباشرة والمعصومة من الخطأ. إن تعدد هذه النظريات وما بينها من تناقض يدفع إلى الشك في أنَّ المعرفة المذكورة ليست في أي حالة بِّينة بذاتها كما يقررون. ولهذا الشك أساس نظري؛ خذ مثلًا رجلًا «يفسر» خسوف القمر بقوله إن ذلك راجع إلى تنين يحاول التهامه. وعند هذا الرجل أن التنين الملتهم أدل في حقيقته من ظلمة القمر. وعندنا أن وجود مثل هذا الحيوان القادر على مثل هذا العمل هو الأمر المشكوك فيه. وقد يُعْترض علينا أنه ليس من العدل اتخاذ مثل هذه الحالة التي تعد من المحال مثالًا؛ لأن التنين ليس هذا الضرب من الأشياء التي حكم أي فيلسوفًا بأنها موضوع معرفة مباشرة غير استدلالية. ومع ذلك يبقى هذا التوضيح وافيًا بالغرض.

ومن أقوالهم: إن الشيء المطلوب معرفته يُفَسَّر بالتطابق مع شيء آخر. فماذا يضمن هذا الشيء الآخر؟ إذا كان يجب أيضًا أن يضمن بتطابقه مع شيء آخر، تسلسلنا إلى ما لا نهاية له. ولتجنب هذا التسلسل

نقف عند حد ونقرر أن هذا الشيء أو ذاك أو هذه الحقيقة تُعرف مباشرة، بالحدس الحسي، أو بالحدس العقلي، كصلة مباشرة بالشعور، أو بطريقة مَّا أخرى. ولكن أي شيء تكون هذه الطريقة سوى ما سماه بنتام «هكذا قالوا»؟ ماذا تكون سوى دجماطية متعسفة؟ مَن ذا الذي يحمي الحُمَاة؟ إن النظرية التي تضع المعرفة في نتائج خالصة لا تضعنا في مثل هذا المأزق. فهي تسلم بالمنزلة الفرضية للمعطيات والمقدمات وترجع في تسويغها لعمليات قادرة حين تتكرر أن تثمر مثل هذه النتائج. ولا يجب أن يبرهن على السوابق بإرجاعها إلى أمور أسبق وهكذا: فهي صحيحة وسليمة إذا أدت المطلوب منها، أي إذا أفضت إلى نتيجة قابلة للملاحظة تحقق الشروط التي تضعها طبيعة المشكلة المعروضة.

وتتبيَّن أهمية هذه النقطة بأوضح من ذلك حين نبحث في أصالة الكشف أو المعرفة الجديدة. وكان ذلك مستحيلًا في حالة الاستدلال والبحث التأملي بصيغة النظريات التقليدية؛ إذْ بحسب هذه النظريات نحن لا نعرف إلا حين نتمثل ما يبدو أنه جديد بشيء عُرِف من قبل معرفةً مباشرة. ويترتب على ذلك أنَّ جميع سمات الأشياء الفردية المتميزة أو غير المتكررة تكون قاصرة عن أن تُعْرف. فكل ما لا يمكن بحثه كحالة لشيء آخر يبقى خارج المعرفة. والخصائص المتفردة هي أمور صماء لا يمكن معرفتها.

وطبقًا لهذا المذهب قد يقع البحث التأملي على أمثلة جديدة من القوانين، وألوان جديدة من حقائق قديمة، وأفراد جدد لأصناف قديمة، ولكن لا على موضوعات بالذات للمعرفة. وفيما يختص بالتجريبية يُعَدُّ

مذهب «لوك» خير مثال لذلك. فكتابه «مقال عن الفهم البشري» جهد متصل لاختبار جميع المعتقدات والأفكار التأملية أيًّا كانت، بردها إلى «الأفكار البسيطة» الأصلية التي لا تخطئ في معرفتها منعزلةً عن أي عملية استدلالية -وهذه نقطة لا يزال كثير من الواقعيين الجدد متأثرين فيها خطى لوك.

ولو نظرنا إلى مجرى العلم، لرأينا قصة قديمة مختلفة أشد الاختلاف. فنتائج العلم الهامة هي تلك التي تتميز برفضها التطابق مع أي شيء سبقت معرفته. وبدلًا من وجوب البرهنة عليها بتمثلها مع المعرفة السابقة، فإنها تراجع ما ظن الناس أنهم عرفوه من قبل. والأزمة الحديثة في العلم الطبيعي مثالٌ على ذلك. فالكشف التجريبي لبقاء سرعة الضوء على حالها حين تقاس مع اتجاه حركة الأرض أو ضد اتجاهها كان خارج الحساب أصلًا على أساس المعرفة السابقة. ولكن العلماء آثروا قبول نتائجهم التجريبية باعتبار أنها تكوِّن موضوع المعرفة، على الخضوع لضرورة «البرهنة» عليها بالتطابق مع ما زُعِم أنه معروف سابقًا. إن البحث الاستدلالي في الطريقة العلمية مغامرةٌ تذهل النتائج فيها ما نتوقعه وتقلب ما كنا نسلم به كحقائق. وهذه الحقائق تحتاج إلى زمنٍ لتمثلها، أي لتصبح مألوفة. ولا ريب أن تمثل الجديد حتى يُضحي مألوفًا شرط سابق لا بد منه لنحس بألفة الجديد ونكون قادرين على استعماله بحرية. ولكن النظريات القديمة افترضت أن هذه المرحلة الشخصية والنفسانية من تمثل الجديد والقديم هي اختبار للمعرفة ذاتها.

والنقطة الأولى التي تجعل المعرفة تذكرًا إنما تعرض نفس الصعوبة بطريقة أخرى. فهي تعرضها في ضوء يبرز نقطة متميزة. فالنظرية القائلة بأن المعرفة ترجع إلى التأمل وتقوم على تطابق شيء مع ما سبق معرفته أو الحصول عليه، تخلط بين سمة الألفة النفسانية، تلك الصفة التي تجعلنا نحس أننا في راحة إزاء موقف، وبين المعرفة. وقد نشأ هذا المفهوم عن حدوث المعرفة التجريبية أحيانًا وكأنها حصلت عرضًا، وعندما اعتبرت الكشوف وكأنها هبات من الآلهة أو إلهامات خاصة؛ عندما كان الناس محكومين بالعادات، قلقين في وجه التغير، وخائفين من المجهول. ثم أصبحت هذه الفكرة نظرية عقلية عندما نجح الإغريق في تطبيق الظواهر الطبيعية على الأفكار العقلية، وابتهجوا بهذا التطابق، لأن عنايتهم بالجمال جعلتهم يرتاحون إلى عالم يمتاز بما فيه من ائتلاف وترتيب تطلبهما ذلك التطابق. وسموا النتيجة عِلْمًا، ولو أن ذلك العلم ربط أوروبا بمعتقدات باطلة عن الطبيعة زهاء ألفي عام.

والعلم النيوتوني -كما رأينا في مناسبة سابقة- لم يفعل في الواقع إلا استبدال مجموعة من الأمور المتطابقة، أي الرياضية، بتلك التي كانت تستخدم قبلًا. فهو قد وضع الجواهر الدائمة، وهي عنده الجزئيات أو الذرات التي لها خواص رياضية طبيعية كحقائق مطلقة، وزعم أنَّ الفكر التأملي يحقق معرفةً حين يترجم الظواهر إلى هذه الخواص. وبذلك احتفظ بالنظرية القائلة بأنَّ المعرفة تعني عملية من التطابق سليمةً. ثم احتاج المنهج التجريبي إلى أكثر من قرنين ليبلغ

نقطة اضطر فيها العلماء أن يتحققوا أنَّ تقدم العلم يعتمد على اختيار عمليات تُجْرى، لا على خواص أشياء من المفروض أن بها من قبل من الثبات واليقين ما يجعل جميع الظواهر الجزئية قد ترتد إليها. ولا يزال مفهوم هذه المعرفة يسيطر على التفكير في الأمور الاجتماعية والأخلاقية. فإذا تحققنا أننا نعرف ما نبني بالقصد في هذه الأمور -كما هي الحال في الأمور الطبيعية- وأنَّ كل شيء يعتمد على تحديد مناهج الإجراءات وعلى ملاحظة النتائج التي تختبرها، فقد يمكن كذلك أن يصبح تقدم المعرفة في هذه الأمور وطيدًا ثابتًا.

ولا يلزم عما قلناه أن المعرفة السابقة ليست ذا أهمية عظمى في كسب المعرفة الجديدة. ولكننا ننكر أنَّ هذه المعرفة السابقة لا بد أن تكون مباشرة أو حدسية، وأنها تمدنا بمقياس ومعيار النتائج الحاصلة بالعمليات الاستدلالية. ذلك أن البحث الاستدلالي متصل، تفضي إحدى حالاته إلى الحالة التالية التي تستخدم النتائج الحاصلة قبلًا وتختبرها وتوسعها. وبوجه أخص نتائج المعرفة السابقة هي «الأدوات **instruments**» للبحوث الجديدة، لا المعيار **norm** الذي يحدد صحتها وموضوعات المعرفة السابقة تمدنا بالفروض العاملة للمواقف الجديدة؛ وهي منبع الإيحاء بعمليات جديدة؛ إنها توجه البحث. ولكنها لا تدخل في المعرفة التأملية عن طريق مدها بمقدماتها بالمعنى المنطقي. ذلك أن المأثور عن المنطق القديم لا يزال يدفع الفلاسفة إلى تسمية ما هو في الواقع وجهات نظر منظمة وأداتية لتوجيه ملاحظات جديدة بالمقدمات.

إننا نرجع باستمرار للمعروف من قبل للحصول على نتائج في أي موقف جديد. وإذا لم يكن هناك سبب للشك أتكون المعرفة الاستدلالية معرفة حقًّا أم لا؛ فنحن نأخذها كنتيجة خالصة. ومن نافلة القول وضياع الوقت تكرار العمليات التي بها يكون الشيء موضوع معرفةٍ، إلا إذا كان هناك أساس للشك في حصته. فكل بالغٍ عالمًا كان أو لا يحمل في رأسه مخزنًا كبيرًا من الأشياء المعروفة بسبب عمليات سابقة. وعندما تعرض مشكلة جديدة يرجع المرء عادةً إلى المعروف من قبل ليتخذه بداية للبحث فيها. ومثل هذه الأشياء مستقرة مؤكدة، إلى أن يحدث ما يجعلنا نشك فيها؛ وإذا كان الموقف المعروض مشكوكًا فيه، فهذه الأشياء وطيدة، ومن ثمَّ فنحن نسلم بها ونأخذها كقضية مسلمة. حتى إذا تساءلنا عن أمرها اتجهنا إلى الرجوع نحو شيء سبقت معرفته. إن ما نغفل عنه بسهولة (وبخاصة في البحث عن اليقين بالتعلق الثابت) أن الأشياء التي نرجع إليها هي ذاتها معروفة بسبب عمليات سابقة من البحث والاختبار الاستدلاليين، وأن صفتها المباشرة كأمور نرجع إليها تدل على ثمرة مؤكدة من التأمل. وكذلك نغفل عن أننا نرجع إليها كأدوات لا كأمور ثابتة في نفسها وعن نفسها. وهذا شبيه باستخدام عُدَدٍ سبق صنعها حين كنا نعالج ظروف موقف جديد، حتى إذا ثبت قصور هذه العُدَد تطلب اختراع عدد جديدة الرجوع إلى العمليات التي صُنعت بها في الأصل.

هذا الفعل الخاص باتخاذ الأشياء التي سبق معرفتها واستخدامها له ما يسوغه عمليًّا؛ إنه شبيه بمَن يأكل فاكهة دون أن يسأل كيف نمت. ولكن

كثيرًا من نظريات المعرفة تأخذ هذا الاستخدام الاسترجاعي للأشياء المعروفة بفضل عمليات سابقة على أنه نموذج لطبيعة المعرفة ذاتها. فمن حيث إننا نتذكر شيئًا عرفناه من قبل، نتخذ ذلك النموذج لكل معرفة؛ فالشيء الذي شعر به الآن على سبيل الاسترجاع عندما كان في طريق عملية المعرفة، كان متوقعًا وحادثًا على البحث، لا شيئًا «مُعطى» من قبل. ولهذا الشيء قوة عرفانية في البحث الجديد الذي غرضه وموضوعه الأقصى يكون «الآن» متوقعًا. وليس اتخاذ ما عُرف سابقًا أو الرجوع إليه حالةً من المعرفة، كما أننا لا نصنع عُدّة حين نأخذ إزميلًا من صندوق العدد. فلأن بعض نظريات المعرفة قد اتخذت العمليات التي تثمر موضوع المعرفة على أنها مجرد عمليات ذهنية أو نفسانية بدلًا من أن تكون صياغة جديدة خارجية لمادة سابقة (فانتهت بذلك إلى بعض صور المثالية) فليس ذلك سببًا لإنكار الصفة المتوسطة لجميع الأمور المعروفة.

وهكذا ننتهي من طريق آخر إلى هذه النتيجة وهي أن الخطأ الأساسي في نظريات المعرفة التقليدية يكمن في العزلة والثبات لبعض وجوه العملية الكاملة للبحث في حل المواقف المشكلة. في بعض الأحيان نتخذ معطيات الحس كذلك؛ وفي بعض الأحيان الأخرى التصورات؛ وأحيانًا ثالثة الأمور المعروفة من قبل. فنحن نتعلق بمرحلة من سلسلة أفعال إجرائية، ثم في انعزالها وما يترتب على ذلك من صفتها المتجزئة نجعلها أساس نظرية المعرفة في مجموعها.

لا شك أن المعرفة التأملية تتطلب التطابق، ولكن التطابق نفسه يجب أن يُعَرَّف إجرائيًّا. فهناك معانٍ من المطابقة والتطابق بمقدار ما

يوجد من أنواع العمليات التي بها تتحدد؛ فهناك تطابق شيء كفرد في صنف، وتطابق نبات باعتباره ينتمي لنوع معين: وهذه هي مطابقة التصنيف. ونظرية التعريف القديمة اتخذت هذا النوع على أنه الوحيد الصحيح من التعاريف المنطقية. وهناك تطابق تاريخي وهو الذي يتعلق بالأشخاص من حيث هي كذلك. فهو يعرف تطابق الشخص أو هويته خلال سلسلة متعاقبة من التغيرات الزمنية، أما النوع الآخر فهو استاتيكي بحت. وهذا الضرب من المطابقة تضمنه عمليات أدخلت الاتصال الزمني على ما هو منفصل؛ وهذا يسلمنا إلى التعاريف التطورية والتوليدية؛ ذلك لأن تطابق شخص أو هويته يتكوَّن من امتصاص وتمثل مواد كانت خارجية -كما هي الحال في نمو شخص أو أمة أو حركة اجتماعية. وهذا يتطلب عمليات تعيد ترتيب وتنظيم ما كان موجودًا من قبل. والمطابقات الحاصلة بعمليات الاستدلالات هي من هذا الضرب، فهي ليست ردًّا للشيء الجديد أو المواقف الجديدة إلى عبارات لشيء سبق معرفته. والنظريات التقليدية تنظر إليها كما لو كانت من النوع الاستاتيكي والمضمَّن في غيره.

ولذلك لم يكن لهذه النظريات سبيل إلى تمييز العناصر الجديدة والتفاضل بينها وهي العناصر الداخلة في نتائج المعرفة الاستدلالية؛ بل يجب أن تُعَد مجرد عناصر صماء من وجهة نظر المعرفة. على العكس من ذلك المطابقات عن طريق عميات النمو الزمني هي أنواع من التفاضل؛ فهناك مادة جديدة كانت خارجية قد أدمجت، وإلا لم يكن ثمة نمو ولا تطور. وكل بحث تأملي يبدأ من موقف فيه نظر، ولا

يمكن أن يحل مثل هذا الموقف بحدوده ذاتها، إذ لا يتطور إلى موقف محلول إلا بإدخال مادة غير موجودة في الموقف ذاته. وأول خطوة هي الاستعراض الخيالي والموازنة بين أشياء سبق معرفتها. وهذه الخطوة لا تصبح معرفة كاملة حتى يحصل فعل تجريبي ظاهر به يتم نوع وجودي من الإدماج والتنظيم. ومجرد المراجعات الذهنية تظل في مقام الفكر متميزة عن المعرفة. والتطابق بعمليات تعيد ترتيب الموجود من قبل هو عملية لزيادة التمييز، وإنما تكون تركيبية بمعنى الكلمة حين يدخل فيها التشابه والاختلاف.

وقد أكدت مذاهب المثالية الموضوعية الوجود المترابط للتطابق والتخالف في موضوعات المعرفة، كما هي الحال في مذهب «الكلي المحسوس **concrete universal**». ولكنها تجاهلت مرحلة التجديد «الزمني» وما فيه من ضرورةٍ للتفاعل الوجودي الظاهر.

ويترتب على التحديد التجريبي للموضوع المعروف لزومٌ آخر يتعلق بوظيفته في تحقيق الفروض. فمن المفروض في الغالب أنَّ قيمة التجريب إنما تقوم في أنها تؤيد الفرض أو ترفضه أو تعدله. ومثل هذا التأويل غالبًا ما يكون حسنًا من وجهة نظر الباحث الشخصية، فهو يهتم بنظرية ولا يرى ما ينكشف من حال الوقائع إلا في أثرها على النظرية التي يبحثها. وعنده أن قيمة معرفة نتائج العملية التجريبية تقوم فيما تقدمه من اختبار لدعاوي فرضه. وحتى مع ذلك فإنَّ التحقيق أو عدم التحقيق إنما نبلغه بسبب أن التجريب يحقق انتقالًا من موقف قيد النظر إلى موقف تم حله –وفي هذا التطور تبرز إلى الضوء أشياء جزئية جديدة

لها ملامح جديدة. وهذه النتيجة هي النتيجة الهامة فيما يختص بالطريق الموضوعي للمعرفة باعتباره متميزًا عن الاهتمام الشخصي للباحث، وليس تحقيق الغرض بالنسبة إلى هذه النتيجة إلا ثانويًّا وعرضيًّا؛ لأنَّ تأسيس موضوع جديد للتجربة هو الحقيقة الجوهرية التي لا يمكن أن تحدث لأي شخص يستعرض مجموع المعرفة العلمية ككل حتى يظن أن قيمتها تقوم فيما تقدمه من تأييد لعدد من الفروض. وبوجه عام من الواضح أن أهمية المادة كمجموع تقوم على هذه الحقيقة؛ وهي أنها تدل على زيادة في عمق وسعة وكمال المعنى الذي نخلعه على موضوعات الخبرة العادية.

هذه النتيجة هي الهدف الوحيد المعقول الذي يمكن تعيينه لعمليات البحث التأملي. وهي تدل مرة أخرى على أنَّ الفروض قد اكتسبت في أثناء العمليات رسوخًا متزايدًا. غير أن غرض النشاط الحادث بالأدوات ليس تكميلًا للآلات، بل يوجد ذلك الغرض فيما تؤديه الآلات والمنتوجات التي تفعلها. فحين يشتغل شخص على أساس فكرة معينة فنجاحه في عمل اختراع دليل على تحقق فكرته. ولكن التحقيق لم يكن الغرض من الاختراع، ولا يكوِّن قيمته حين يعمل. ويمكن أن يقال نفس هذا القول عن الأطباء الذين يعملون طبقًا لغرض في علاج مرضٍ. والمتخصص المتعمق هو وحده الذي ينظر إلى النتيجة الناجحة على أنها تحقيق لنظرية. وما دام الغرض هو نفسه أداة للبحث، فتحقيقه لا يمكن أن يكوِّن دلالة البحث كلها.

والفروض التي استبعدت فيما بعد، كثيرًا ما ثبتت صلاحيتها في الكشف عن وقائع جديدة فدفعت بذلك المعرفة إلى الأمام. فالأداة الضعيفة أفضل من عدم وجود أداة على الإطلاق. وقد شك الناس في أي فرض اتبع هل خلا فيما بعد من بعض الأخطاء في بعض وجوهه الهامة، ولا يزالون يتساءلون عن كثير من موضوعات الفروض الثمينة والتي لا غنى عنها في استعمالنا الحاضر: ألها وجود بالفعل؟ ومثال ذلك أن قوام وجود الإلكترون لا يزال مسألة خلاف[1]. ففي كثير من الحالات، كما هو الأمر في النظرية القديمة عن طبيعة الذرة، من الواضح الآن أن قيمتها كانت مستقلة عن قوامها الوجودي المنسوب إلى موضوعها، وأنَّ تلك النسبة لم يكن لها دخل في الموضوع، وأفضت مع مر الزمن إلى أضرار. وقد أمكن كما رأينا التقدم الذي تخطى نظام نيوتن حين استُبْعد ما كان يُعزى من خواص باطنة موجودة من قبل، واعتبرت التصورات دلال على عمليات علينا القيام بها.

ولهذه الاعتبارات أهمية عملية فيما يختص بموقف الازدراء الموجه في الغالب نحو طريق العلم -وعادةً في صالح الاحتفاظ ببعض المعتقدات. وقد تبيَّن أن رجال العلم يعملون باستمرار على صقل نظرياتهم وإعادة صقلها، مستبعدين ما تعلقوا به منها، واضعين محلها نظريات جديدة لا تلبث أن تُستبعد كذلك مع الزمن. وعندئذٍ نتساءل: لِمَ نضع ثقتنا في علمٍ يعترف على نفسه أنه غير مستقر بدلًا من الوثوق

(١) نلاحظ أن المؤلف كتب هذا الكلام سنة ١٩٣٠، قبل التقدم الهائل في العلوم الذرية حديثًا وبخاصة بعد الحرب. [المترجم].

في بعض المذاهب القديمة التي استمر الناس على الاعتقاد فيها دون تغيير؟ ولكننا نتناسى أنَّ عدم الاستقرار يؤثر في الجهاز الفكري الذي نستخدمه، أي التصورات الفرضية صراحةً. أمَّا ما يبقى دون استبعاد بل يُضاف إليه، فهو مجموع المعرفة الملموسة والتوجيهات المحدودة القائمة على تصورات لم تعدْ ثابتة. ولن تجد أحدًا يحلم أن يتأمل بعناد في تطور الاختراعات الميكانيكية؛ لأننا تركنا المنجل واستعملنا ماكينة الحصاد، واستبدلنا بالمحراث الذي تجره الثيران الجرار الميكانيكي. فمن الواضح أننا نواجه تحسينًا في الأدوات المستخدمة لتأمين النتائج.

إن النقد العنيد للعلم المذكور سابقًا إنما يتعلق ببعض التأويلات الفلسفية التي ظهرت أخيرًا. فلو أنَّ التصورات العلمية كانت صحيحة بمقدار ما تكون كشفًا عن خواص سابقة للموجود وللوجود الحقيقي (كما اعتبرها النظام النيوتوني) فقد يكون ثمة ما يزعج في تجديدها المستمر؛ لأنَّ دعوى أي واحد منها أنه صحيح عرضة للإنكار، ولا يكون الأمر كذلك إذا كانت أدواتٍ توجه عمليات الملاحظات التجريبية، وإذا كانت معرفة الخواص، تقوم في النتائج. فالثمار هي الباقية، وهي حصن تقدم المعرفة. ولذلك كان انهيار الحاجز التقليدي بين النظر المفروض أنه يتعلق بالحقيقة السابقة، وبين العمل الذي يُعنى بإنتاج العواقب، واقيًا نتائج النظر من الخطأ.

وفي الوقت نفسه مما محا ذلك الانهيار مرة واحدة الأسس الي قامت عليها الفلسفات الشكية واللا أدرية الإجمالية. فما دامت نظريات المعرفة تُصاغ في عبارات من أعضاء تنسب للذهن أو الشعور، كانت

تلك الأعضاء حسية أو عقلية أو مزيجًا منها، وكانت تلك الأعضاء تشتغل فيما يزعمون باسترجاع الحقيقة السابقة أو الحصول عليها، فستستمر مثل تلك الفلسفات الشكية العامة في الوجود. ومذهب الظواهر (أو الفينومينالزم) الذي يزعم أن الانطباعات والأفكار تقع في مكان متوسط بين الشخص العارف وبين الأشياء المعروفة، سيظفر بكثير من التأييد ما دامت الإحساسات والأفكار فيما يُفْترض إنما تكون صحيحة عندما تسجل في الذهن شيئًا سابقًا عليها؛ وقد يُعترض على مذهب الظواهر على أساس أن المعطيات والأفكار والماهيات هي وسائل للمعرفة لا موضوعاتها. ولكن ما دامت تعتبر مجرد وسائل ذهنية لا وسائل تُحَقِّقُ بالأفعال الخارجية تجديد الأشياء تجديدًا بالفعل، فسيتخذ الرد على ذلك صفة القوة التعسفية؛ سيكون مذهبًا ورعًا لا نتيجة محققة تجريبيًّا.

ونحن نشك دائمًا في المفردات الخاصة بالمعرفة المفروضة حين يظهر دليل على ما يضادها. وليس ثمة معرفة تضمن ذاتها أنها معصومة من الخطأ، ما دامت كلُّ معرفةٍ ثمرةَ أفعال البحث الخاصة. واللا أدرية باعتبار أنها اعتراف بجهل أمور خاصة ليست في غيبة الدليل المناسب في موضعها الصحيح من مثل هذه الظروف فقط، ولكنها كذلك أمانة فكرية. إلا أنَّ مثل هذا الشك وهذه اللا أدرية أمران خاصان ويعتمدان على شروط خاصة؛ إنها غير شاملة؛ ولا تنبع من اتهام معمم لكمال أعضاء المعرفة في تأديتها وظيفتها. والنظريات التي تزعم أن الشخص العارف، أي الذهن أو الشعور، له قدرة فطرية على كشف الحقيقة،

وهي قدرة تعمل مستقلة عن أي تفاعل ظاهر للكائن الحي مع الظروف المحيطة، إنما هي نظريات تدعو إلى الشك الفلسفي العام.

والأمر على خلاف ذلك تمامًا حين نرى أن الأحوال والأفعال «الذهنية» هي أعضاء لمعرفة أشياء لا مباشرة بل بطريق الأفعال الخارجية التي تثيرها وتوجهها؛ لأن «نتائج» هذه الأفعال تكوِّن الموضوع الذي يقال إنه معروف، وهذه النتائج علنية ومشاعة. والشك واللا أدرية إنما يتصلان بكفاية العمليات المستخدمة في تحقيق الطريق الذي يُحَوِّل الموقف المشكل إلى موقف محلول. فبدلًا من أن تكون هذه العمليات عاجزة وتشل حركة البحث تصبح فُرَصًا تُنْتَهز لتحسين المناهج المقومة للبحث.

ونعود مرةً أخرى إلى تلك المشكلة التي أثرناها بخصوص إمكان نقل العناصر الأساسية لنموذج المعرفة التجريبية إلى خبرة الإنسان في سماتها الجارية كل يوم. إنَّ القول بأنَّ الأحكام الخاصة بالأهداف والقيم التنظيمية، والعقائد التي يجب أن توجه السلوك في نواحيه الهامة هي على الجملة ثمرة التقاليد والمذاهب والأوامر من سلطات مفروضة، هذا القول لا يكاد يحتاج إلى حجة لتأييده. ومن الواضح كذلك أن مذهب الشك شائع فيما يختص بقيمة أغراض الحياة وتدبيراتها المقدمة على ذلك النحو، وغالبًا ما يمتد الشك فيصبح لا أدرية كاملة فيما يختص بإمكان أي أهداف ومعايير تنظيمية مهما تكن. ومن المفروض أن يكون طريق الخبرة الإنسانية في مثل هذه الأمور مضطربًا بالطبع. وأثمن من نتائج البحث العلمي الخاصة هو الدليل على أنَّ البحث العلمي البصير

ممكن، وأنه حين يستخدم سيوسع آفاق الأفكار والتنظيمات الخاصة بالنتائج الوثيقة الاختبار. ونقول مرةً أخرى: إنَّ امتداد المنهج التجريبي وانتقاله ممكنٌ بوجه عام، وهو من قبيل الفرض لا الحقيقة المقررة. ولكنه كأي فرض آخر يجب أن يُجَرَّب في العمل، ومستقبل تاريخ البشرية متوقف على هذه المحاولة.

* * *